ملخص الدروس الجديدة المضافة لمقياس مدخل للاقتصاد 2022-2023

1- الأعوان الاقتصاديون:

العون الاقتصادي هو: كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا.

✓ **النشاطات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون.**

إن النشاطات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون والتي يجب أن تخضع وجوبا لقانون المنافسة منصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 03/03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم، والتي هي:

_ نشاطات الإنتاج: بما فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي.

_ نشاطات التوزيع: بما فيها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها، والوكلاء، ووسطاء بيع المواشي، وبائعو اللحم بالجملة.

_ نشاطات الخدمات والصناعات التقليدية والصيد البحري، وتلك التي يقوم بها أشخاص معنوية عمومية وجمعيات ومنظمات مهنية مهما يكن وضعها القانوني وشكلها وهدفها.

✓ **فئات الأعوان الاقتصاديون.**

يتم تصنيف الأعوان الاقتصاديون إلى مجموعات يطلق عليها مصطلح القطاعات وهي:

- **العائلات:** تعتبر العائلة الخلية الأساسية في المجتمع ،ويتمثل نشاطها الأساسي في استهلاك السلع والخدمات، وتتكون العائلات من الأسر أو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون بصورة اعتيادية مع بعضهم البعض وتحت سقف واحد.
- **المؤسسات الاقتصادية:** وهي وحدة اقتصادية تقوم بتجميع الوسائل المادية والبشرية بغرض إنتاج السلع والخدمات (خلق المنافع) من اجل بيعها قصد تحقيق الربح.
- **المؤسسات المالية:** هي عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الآخرين مقابل فوائد مثل شركات التأمين ، البنوك ...الخ
- **الإدارات العمومية:** هي هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة مجانا للعائلات مثل التعليم، الأمن،العدالة...الخ، وتغطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب.
- **الخارج (العالم الخارجي):** يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين في الدولة المعينة.

2- المؤسسة الاقتصادية

تعريف المؤسسة الاقتصادية:

هي مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي يتم التنسيق فيما بينها وفق تركيب محدود وتوليفة معينة قصد تحقيق أهداف معينة.

خصائص المؤسسة الاقتصادية :

تتميز المؤسسة الاقتصادية بالخصائص التالية :

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
- القدرة على الإنتاج ؛
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة الى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني؛
- المؤسسة الاقتصادية قادرة على البقاء ولها القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة؛
- تحدد أهدافها وسياساتها وبرامج وأساليب عملها.

تقسيمات المؤسسة الاقتصادية:

يتم تصنيف المؤسسات عموما إلى:

3-1- معيار النشاط: صناعية ، تجارية، خدمية، فلاحية، مالية.

3-2- معيار الملكية: عامة، خاصة، مختلطة.

3-3- معيار الحجم: صغيرة، متوسطة، كبيرة.

3-4- معيار الشكل القانوني: فردية، شركات الأشخاص وشركات الأموال.

3- السوق:

تعريف السوق:

يعتبر السوق مصدر المدخلات من المواد الأولية والمصادر المالية ومستلزمات نشاط المؤسسة بشكل عام كما يوفر لها البيئة التي تلقي فيها منتجاتها ومخرجاتها من السلع والخدمات وبالتالي فالسوق هو: المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات أو هو: محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات

يعتبر السوق مكان التقاء رغبة البائع مع المشتري بخصوص تبادل المنتجات، ولكن مع التطور التكنولوجي عموما وتطور وسائل الاتصال خصوصا أصبح التعامل بين الطرفين يتم عن طريق الأنترنت دون الالتقاء في مكان معين.

وظائف السوق :

يؤدي السوق الوظائف التالية:

- تحديد قيم السلع والخدمات؛
- تنظيم الانتاج ويتحقق ذلك عن طريق التكاليف وذلك عن طريق تخصيص الموارد التخصيص الأمثل؛
- توزيع الناتج حيث أن كل فرد من الناحية النظرية يستلم دخالا طبقاً لمقدار ما ينتجه، أي أن الأفراد الأكثر انتاجيه هم أولئك الذين يملكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية ويكونون تبعًا لذلك أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات

أشكال السوق:

تم تقسيم الأسواق حسب المنافسة إلى أربعة أسواق وهي:

- **سوق المنافسة الكاملة.**

يشير مفهوم سوق المنافسة الكاملة إلى السوق الذي يحتوي على عدد كبير من المستهلكين أو العملاء أو التجار وأصحاب المصالح، ويكون خاضعا لنظامٍ معيّن، ويعرّف سوق المنافسة وفقا للنظرية الكلاسيكية بأنه السوق الذي يضمّ عددا غير محدود من المستهلكين وأصحاب المصالح، وعادة ما يكون من الصعب تغيّر أسعار السلع والخدمات في سوق المنافسة وذلك لوجود أعداد كبيرة من المؤثرين فيه. يمتاز سوق المنافسة بأنه لا يحتوي على أي حواجز أو حدود للدخول أو الخروج، كما أنه يوفّر دائما المعلومات الكاملة للمستهلك، وأيضا فإن البضائع في سوق المنافسة الكاملة متجانسة ولا توجد هناك تكاليف للشحن، بالإضافة إلى ذلك فإن سوق المنافسة لا توضع عليه القيود الحكومية، ويُعتبر مكانا ربحه صفريّ على المدى الطويل.

- **سوق المنافسة الاحتكارية.**

يُعتبر سوق المنافسة الاحتكارية مزيجا من سوق الاحتكار وسوق المنافسة الكاملة، حيث يحتوي على مجموعة من المنافسين الذين يقوم البعض منهم باحتكار بعض السلع والخدمات، ومن الأمثلة على هذا السوق شركات الإنتاج الفنّي التي تتنافس فيما بينها لكنها تحتكر الفنانين

- **سوق احتكار القلة:**

يقدّم سوق احتكار القلة مبدأ مشابها لمبدأ سوق الاحتكار الكامل، ولكن الاختلاف الوحيد بينهما هو عدد المُحتكرين للمنتج أو السلعة، حيث في هذا السوق يحتكر أكثر من تاجر أو شركة سلعة معيّنة ويشكّلون معا غالبية في السوق،-

- **سوق الاحتكار الكامل:**

يشير مفهوم سوق الاحتكار إلى ذلك النوع من الأسواق الذي لا يعتمد على وجود المنافسة، ويعدّ نقيضا لسوق المنافسة الكاملة، ويعمد سوق الاحتكار على الاحتكار الكامل للمنتجات والخدمات حيث يكون المحتكِر هو الذي يوفر الخدمات والسلع بغضّ النظر عن ثمنها، وذلك لغياب المنافسة، ويُعتبر سوق الاحتكار قليل الإيرادات مقارنة بسوق المنافسة الكاملة. يُمكن للمحتكِر في سوق الاحتكار أن يحدّد أعلى سعر مقابل السلع

والخدمات التي يقدمها وذلك لأنه يُعتبر المورّد الوحيد لهذه السلع، وعليه فإنه هو مَن يحدد سعر منتجه، وعادة ما يكون هذا السعر أعلى من السعر في السوق التنافسية ولذلك فإن عدد العملاء فيه أقل.

المتدخلون في السوق:

- **-الطلب:**

هو الرغبة والإرادة والقدرة على شراء احدى السلع والخدمات لذلك حتى يوجد طلب يجب أن :

- يرغب المستهلك في السلعة او الخدمة؛
- يكون للمستهلك القدرة على اتخاد قرار الشراء؛
- تتوفر لدى المستهلك الموارد للشراء.

العوامل المؤثرة في الطلب:

- التغير في عدد المستهلكين؛
- التغير في الدخل؛
- التغير في الأذواق.

- **العرض:**

هو الكميات المختلفة من السلع والخدمات يريد منتجوها بيعها بجميع الأسعار الممكنة.

تتفاوتكمية المنتجات المعروضة حسب السعر فعند زيادة منتوج يكثر الكم المعروض منها وهذا مايعرف بقانون العرض والطلب، حيث يعرض الموردون في المعتاد كمية أكبر من المنتجات عندما يرتفع السعر وكمية أقل عندما ينخفض السعر.

العوامل المؤثرة في العرض:

- التغير في تكلفة الموارد؛
- الانتاجية؛
- التكنولوجيا المستخدمة؛
- التغير في السياسات الحكومية؛
- التغير في الضرائب .....الخ.

4- السياسات الاقتصادية

السياسات الاقتصادية هي : مجموعة من الإجراءات والضوابط والآليات التي تهدف إلى التحكم والتأثير على الظروف والمعطيات الاقتصادية العامة للدول وهي غالبا ما تكون قوانين وارشادات يتم وضعها ومتابعتها من أجل المحافظة على المستوى العام للأسعار ، رفع معدل النمو الاقتصادي، التقليل من ظاهرة البطالة ، توازن ميزان المدفوعات....الخ، وهناك نوعين من السياسات وهي:

- السياسات المالية؛

- السياسات النقدية.

1- السياسة المالية:

1-1- تعريف الساسة المالية:

عرفها بعض الاقتصاديين على أنها:" مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة 4لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة."

1-2- أهداف السياسة المالية:

- رفع مستوى النمو الاقتصادي؛
- إعادة توزيع الدخل....الخ.

1-3- أدوات السياسة المالية:

- الضرائب؛
- الانفاق الحكومي؛
- الدين العام.

2- السياسة النقدية :

2-1- تعريف السياسة النقدية : مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة "، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية

2-2- أهداف السياسات النقدية:

- استقرار المستوى العام للأسعار :تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛
- .استقرار أسعار الصرف :يرتبط هذا الهدف ارتباطاً وطيداً بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية لأنه إن افترضنا انخفاض الأسعار الداخلية (المحلية) في دولة ما فهذا سيؤدي إلى زيادة في الصادرات وبالتالي يزيد الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي الى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى،
- .التوظيف الكامل وتخفيض مستوى البطالة؛
- .تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية :تسعى كل من الدول الصناعية والنامية على حد سواء إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، بهدف تحقيق معدلات نمو مستمرة للزيادة في الناتج المحلي الإجماليالحقيقي لبلدانها والرفع من مستوى متوسط الدخل الفردي الحقيقي، حيث تسعى الدول 1إلى بلوغ هذا كل بحسب قدرتها و مؤهلاتها الاقتصادية ومواردها المتاحة

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات : حيث إن تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول ليس بالأمر السهل حيث أننا نجد جميع حكومات دول العالم تسعى جاهدة من أجل إحداث توازن في موازين مدفوعاتها حتى يتساوى طرف الدائن مع طرف المدين،

2-3- أدوات السياسات النقدية:

- الاحتياطي الإلزامي؛
- سعر إعادة الخصم؛
- حجم الائتمان؛
- السوق المفتوحة..

5- المشكلات الاقتصادية الكبرى

التضخم:

- **تعريف التضخم:** هو الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ولفترة زمنية طويلة.
- **أنواع التضخم:**

أ . **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الإرتفعات . مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي إضافة إلى تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات .

ب . **التضخم المخفي (المقيد)** : ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتداخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان بالتحكم في الجهاز الائتمان.

ج. **التضخم الجامح (الراكض):** أشد أنواع التضخم أثار وأضرارا على الاقتصاد حيث تتوالى الارتفاعات للأسعار دون توقف .وبتالي تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل.

د. **التضخم الزاحف:** ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا ولا تشكل ضررا على الاقتصاد الوطني، وتتميز به الدول المتقدمة.

- **أسباب التضخم:**

- **تضخم الطلب** : هو اختلال التوازن في السوق أي أن يكون الطلب أعلى من العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بحيث يعجز القاع الانتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي .
- **زيادة تكاليف الانتاج:** فارتفاع تكلفة الانتاج لأي مكون يدخل في انتاج السلع (المواد الخام، الأجور، الوقود,,,) وبذلك يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع لتغطية ارتفاع اسعار المدخلات

- **التضخم المستورد** : بسبب اعتماد الدولة على السلع و الخدمات المستوردة من الخارج فعندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع و الخدمات تعاني أصلاً من التضخم فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع و الخدمات المستوردة.
- – **السياسات الاقتصادية لعلاج التضخم**

يمكن علاج التضخم إما بواسطة السياسة المالية بأدورتها المختلفة أوعن طريق السياسة النقدية بأدواتها المختلفة .

- **السياسة النقدية وأدواتها:**

تعريف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها.

والسياسة النقدية المضادة إلى التضخم هي التي تقوم على تقليص كمية النقود انكماش في الائتمان المصرفي بواسطة الأدوات التالية:

.سعر أو معدل الفائدة : وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي ما هو يحصل عملية الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية.

تلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسنة الفائدة التي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية (الحق) في تغير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق أسعار الفائدة على الودائع لأفراد أفراد أو المؤسسات لإيداع أموالهم

.سعر أو معدل الخصم : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو أعلى بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي.

نسبة الاحتياط القانوني: وهي النسبة التي لابد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة

.عملية السوق المفتوحة: ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي شراء أو بيع سندات الحكومة من البنوك التجارية بهدف الرفع من احتياطاتها النقدية لتمكينها من الاقتراض، أما إذا أداع البنك المركزي السندات إلى البنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليص احتياطاتها النقدية وبتالي امتصاص الكتلة الزائدة.

- **السياسة المالية وأدواتها:**

يقصد بالسياسة المالية هي سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للأدوات العامة للدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لدولة وأهم أدواتها هي:

. الضرائب بكافة أنواعها : مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحد سياسة الحكومة الضريبة وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتجية الحكومة.

. الإنفاق الحكومي: فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية

وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل ببعض مشروعات الاقتصادية.

. الدين العام : تعتبر سياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبيل الحصول عليه من الوسائل المهمة في تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

البطالة

- **تعريف البطالة :** هي ظاهرة اقتصادية تتمثل في توقف العمال كليا أو جزئيا عن العمل.

- **أسباب البطالة:** من أسباب البطالة مايلي:

- اختلال التوازن بين العرض والطلب
- الكساد
- اعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية
- التطور التكنولوجي؛ حيث تحل الآلة محل العامل.

- **أنواع البطالة:** هناك عدة أنواع للبطالة، منها: الدورية، الاحتكاكية، الهيكلية، الفنية، الجزئية.

- الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة البطالة:

إن المدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في أي مجتمع يتوقف على التشخيص الجيد لأساليب ونوع المشكلة، و من ثم تحديد وسائل وأساليب علاجها بدقة، و من أبرز هذه الأساليب نذكر:

1- إذا كانت بطالة موسمية فإنه يمكن علاجها من خلال تدريب العاملين على أعمال أخرى يمارسونها بعد انتهاء الموسم الانتاجي للعمل الذي يشتغلون فيه.

2- خفض تكلفة العمل، فانخفاض الأجور يمكن أن يساهم في تخفيض تكاليف الانتاج و خفض الأسعار بغرض تشجيع رجال الأعمال و المؤسسات لتوظيف المزيد من العمال.

3- تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة.

4- ضرورة تدخل الدولة لضبط الفوضى الاقتصادية و التوازن الاجتماعي.

6- المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

- **صندوق النقد الدولي** :هو مؤسسة مالية دولية مقرّها العاصمة الأمريكية واشنطن، ويتألف أعضاؤها من 190 دولة، يعمل على رعاية التعاون النقدي الدولي، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتسهيل التجارة الدولية، والحث على رفع معدلات التوظيف والنمو الاقتصادي المستدام، وتقليص الفقر في مختلف أنحاء العالم، تحسين جودة اقتصادات الدول الأعضاء عبر التمويل النقدي والنشاطات الأخرى مثل جمع الإحصائيات والتحليلات ومراقبة اقتصادات تلك الدول، ومطالبتها بتطبيق بعض السياسات، تأسس صندوق النقد الدولي في عام 1944، وبدأ عمله في 27 ديسمبر عام 1945 في مؤتمر بريتون وودز انطلاقا من أفكار الاقتصاديين هاري ديكستر وايت وجون مينارد كينز، ثم بدأ الوجود الرسمي لصندوق النقد الدولي في عام 1956 عندما شاركت 29 دولة في تأسيسه بهدف إعادة هيكلة النظام المالي الدولي.

- **البنك الدولي:** هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا.

أُنشئ في 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي، ويعمل البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك.

- **مجموعة البنك الدولي:** هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز

. تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- مؤسسة التنمية الدولية
- مؤسسة التمويل الدولي
- هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف
- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار

- **منظمة التجارة العالمية:** هي منظمة حكومية يقع مقرها الرئيسي في جنيف سويسرا، تنظم وتسهل التجارة الدولية بين الدول، تستخدم الحكومات المنظمة بهدف وضع القواعد التي تحكم التجارة الدولية ومراجعتها وتنفيذها، بدأت المنظمة عملياتها بصورة رسمية في سنة 1995 وهي أكبر منظمة اقتصادية دولية في العالم، فهي تضم 164 دولة عضوا، وتمثل ما يزيد عن 98% من التجارة العالمية والناتج المحلي التجاري العالمي .

-**الاتحاد الأوروبي:** هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام1991 ، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.
للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل ال28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

- **منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)**

في سنة 1988تم التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وقد بدأت حيز التنفيذ سنة 1989 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، حيث تم الاتفاق على إزالة معظم الحواجز الجمركية، وتخفيض الإجراءات الخاصة بانتقال اليد العاملة، إضافة إلى وضع مجموعة من القواعد التي تحكم التجارة في الخدمات، وتخفيض إجراءات القيود على الاستثمارات. أما مع المكسيك فقد بدأت حيز التنفيذ سنة 1994، حيث شملت الاتفاقية إزالة القيود على التجارة وتحرير القيود على الاستثمارات، منع الإغراق، وضع قوانين تعزز تدفق التجارة بين الدول الثلاث.

لقد حقق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر قفزة نوعية بين دول أمريكا الشمالية (NAFTA)، فبعد أن كان سنة 1994 يبلغ حجمه 64,27 مليار دولار ارتفع سنة 2021 إلى 485 مليار دولار

- **رابطة دول جنوب شرق آسيا** المعروف اختصارا باسم **(آسيان)** : هي منظمة اقتصادية تضم 10 دول في جنوب شرق آسي،ا تأسس الاتحاد في 8 أغسطس 1967 في العاصمة التايلاندية بانكوك.
- مؤسسي أسيان هم: تايلاند، وإندونيسيا، والفلبين، وماليزيا، وسنغافورة.[2] مقره داخل وزارة الخارجية الإندونيسية بجاكارتا

لدى أسيان شعار وهو «رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد تسعى إلى: تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا من خلال عمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام. وذلك إلى جانب تحسين مستوى المعيشة للأعضاء وتقوية الحماية الاجتماعية، وتشجيع روابط التعاون في التدريب والبحث، ودعم الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية، وتوطيد العلاقات مع المؤسسات الدولية.، تعزيز السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، ووضع الآليات الكفيلة بتجنيب دول الرابطة أي نزاعات أو صراعات.ومن أهدافها كذلك إقامة منطقة تجارة حرة بين الأعضاء وحتى الجيران، يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية.

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي، هو منظمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين. تأسس

مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، وكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. يتولى الأمانة العامة للمجلس حاليًا نايف الحجرف. يتخذ المجلس من العاصمة السعودية الرياض مقرا رئيسيا له.

- **اتحاد المغرب العربي:** اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ 17 فبراير/فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا، وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، تعد اقتصادات الدول الخمس مكملة لاقتصاد بعضها البعض، حيث أن الاتحاد في حال تفعيله سيحقق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في معظم حاجياتها. تبلغ مساحة دول هذا الاتحاد مجتمعة 6,041,261 مليون كيلومترا مربعا، وهي مساحة تفوق مساحة الاتحاد الأوروبي. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 100 مليون نسمة 80٪ منهم يعيش في المغرب والجزائر كما أن البلدان يملكان أقوى اقتصادين في هذا الاتحاد، حيث أن مجموع اقتصاد البلدين يساوي 75٪ من الاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد. عاصمة الاتحاد هي مدينة الرباط في المغرب، تونس هي الدولة الوحيدة من بين الأعضاء الخمس التي قامت بدسترة الاتحاد في دستورها.